بحث منشور ضمن وقائع وبحوث المؤتمر العلمي الثامن لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة بعنوان الخليج العربي والتغيير تحديات الواقع وافاق المستقبل للمدة من 25-26 نيسان 2012 (المجلد الأول) ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، يبدء تسلسل البحث من ص181-196 .

الآفاق المستقبلية للتنمية الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي

م.م. بان علي حسين
قسم الدراسات الاقتصادية

الملخص

لقد قطعت دول المجلس شوطاً مهماً نحو ايجاد بنية وبيئة مناسبة لتنمية قطاع الصناعات التحويلية وفي ظل المتغيرات العالمية عمدت دول المجلس الى تنمية البنى التحتية من خلال الأستثمار في التعليم والتدريب وحيث يمكن لدول المجلس أن تستغل الميزات النسبية لديها لأعادة هيكلها الصناعي وتوطين الصناعات التي تتوافر فيها أفضليات نسبية وهي صناعات حديثة تعتمد على الطاقة وعلى التقنيات المتطورة الكثيفة رأس المال حيث قدرت الأستثمارات الصناعية لدول المجلس في عام 2008 باكثر من 150 مليار دولار . وأخيراً الآفاق المستقبلية للتنمية الصناعية في دول المجلس ترتكز على ثلاث ركائز أساسية ومنها صناعة الألمنيوم وصناعة البتروكيمياويات وصناعة تكرير النفط ومشتقاته .

Future prospects for industrial development in the GCC

Summary

Has made the GCC countries a long way towards creating a structure and a suitable environment for the development of the manufacturing sector in the world changes , states have used the Council to the development of infrastructure through investment in education and training and where the GCC countries to exploit comparative advantages have to re-structure the industrial and resettlement of the industries that are available the relative preferences of a modern industry based on energy and technology advanced capital-intensiv , with estimated investments of the industrial states of the Council in 2008 to more than $ 150 billion .

Finally , the future prospects for industrial development in the GCC countries is based on three pillars , including the aluminum industry and the petrochemical industry , oil refining industry and its derivatives .

المقدمة

إجتازت عملية التصنيع في دول مجلس التعاون الخليجي الست العديد من المراحل منذ أنطلاقتها في فترة مابعد أكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث تزامن ذلك مع تضاعف أحتياجات العالم من الطاقة وخاصة حاجات أوربا التي دمرتها تلك الحرب . وفي ظل النمو السريع للأقتصادات الخليجية في العقود الثلاثة الماضية حيث ارتفعت مستويات المعيشة مما اوجد تحديات كبيرة لدول المجلس تتمثل في ضرورة إيجاد مصادر دخل بديلة لأن الثروة التي أوجدت الظروف المساهمة في ارتفاع مستويات المعيشة الى مستوى يضعها الى جانب المستويات السائدة في الدول الصناعية المتقدمة يمكن أن تنضب ، لذلك توجه الأهتمام نحو صناعات حديثة منها صناعة الألمنيوم والبتروكيمياويات الى جانب صناعة تكرير النفط ومشتقاته ، وعليه فأن الأنتاج الصناعي الحديث صار أكثر مرونة لمستلزمات التشغيل المستوردة مما هي لتغيير حجم الأستثمار الصناعي .

هدف البحث : بيان تطور التنمية الصناعية في المجلس الست في صناعة الألمنيوم والبتروكيمياويات وتكرير النفط ومشتقاته وكيف أصبحت صناعات هذه الدول تنافس صناعات دول العالم المتقدمة .

مشكلة البحث : أعتماد دول المجلس في تمويل تنميتها الصناعية على الموارد المالية المتأتية من النفط والغاز لأن حجم الأستثمارات ظل مرتبطاً بأسعار النفط المستقبلية في الأسواق العالمية .

فرضية البحث : هناك منافسة قوية بين دول المجلس الست على تطوير الصناعات القائمة وأستحداث مشاريع جديدة .

ولهذا سنتناول في البحث ما يلي :-

الفصل الأول : خصائص التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي ما قبل العولمة وما بعد العولمة .

الفصل الثاني : مرتكزات التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي .

الفصل الثالث : آليات التمويل والأستثمار للتنمية الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي .

الفصل الرابع : تحديات التصنيع في دول مجلس التعاون الخليجي .

الفصل الأول

خصائص التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي ما قبل العولمة وما بعد العولمة

تميزت فترة ما قبل العولمة بالنمو الصناعي في الأتجاهات كافة ، وشمل ذلك معظم القطاعات الصناعية ، بدءاً من صناعة مواد البناء والمعادن وأنتهاء بالصناعات الحديثة ، كالبتروكيمياويات والأجهزة والمعدات الكهربائية[1] . وفي الوقت نفسه توافرت لدى القطاعين الحكومي والخاص قدرات أستثمارية كبيرة وجهت جزء منها نحو تنمية القطاع الصناعي حيث تركزت أستثمارات القطاع الخاص الخليجي على أقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، في حين ركز القطاع الحكومي وبالتعاون مع شركات النفط على أقامة الصناعات الكبيرة حيث أوجد ذلك شكلاً من أشكال التخصص الذي ما زال قائماً حتى الآن أي في مرحلة العولمة ، حيث أن الأستثمار في مجال الكيمياويات والبتروكيمياويات والمعادن كالألمنيوم أستحوذ على ما نسبته 66% من أجمالي الأستثمارات الصناعية في بداية العقد الحالي ، وقد شهدت هذه الفترة أقامت صناديق وبنوك للتنمية الصناعية في دول المجلس حيث قامت بدور مهم في تمويل مئات المشروعات الصناعية وشكلت عمليات التمويل هذه الى جانب الأئتمان المصرفي المقدم لقطاع الصناعات التحويلية مصدراً مهماً لعمليات التمويل الصناعي . وخلاصة القول أن عملية توطين التقنيات الحديثة في دول المجلس ظلت محدودة بسبب الأعتماد شبه التام في الأعمال المهنية بالقطاع الصناعي على الأيدي العاملة الأجنبية أذ لا تزال هذه المهن مقتصرة على الأجانب المقيمين لفترات متقطعة في دول المجلس ، وأن حجم الأستثمارات الصناعية ظل مرتبطاً بأسعار النفط المستقبلية في الأسواق العالمية فعند أرتفاع عائدات النفط ترتفع الأستثمارات الصناعية للقطاعين العام والخاص ويتم عندها تنفيذ مشروعات صناعية كبيرة والعكس صحيح .

أما عن خصائص التنمية الصناعية في دول المجلس ما بعد العولمة .

مع انتهاء جولة أوروجواي لأتفاقية الجات وتوقيع أتفاقية إقامة منظمة التجارة العالمية في عام 1995 ، وأنضمام دول المجلس جميعها تباعاً لهذه الأتفاقية تغيرت طبيعة العلاقات التجارية الدولية من جهة كما تغيرت أولويات التنمية الصناعية والأقتصادية لدول العالم بما فيها دول المجلس ، أن قيام منظمة التجارة العالمية فرض مستجدات حديثة في العلاقات الأقتصادية الدولية لم تكن موجودة من قبل وبخاصة إعادة تحديد الأولويات التنموية أنطلاقاً من الأفضليات النسبية التي تتمتع بها كل دولة وتقليص الدعم الحكومي وأنفتاح الأسواق وتخفيض الرسوم الجمركية الى حدها الادنى ، وأقرار أنظمة وتشريعات قانونية تتيح الأعتراض لدى منظمة التجارة العالمية في حالة خرق الأتفاقيات المبرمة في أطار المنظمة بما في ذلك ما يتعلق بالدعم الحكومي للمنتجات الوطنية وأتباع سياسات الأغراق[2] . فأن مثل هذا التوجه العالمي سوف يتيح فرصاً لتنمية قطاع الصناعات التحويلية في دول المجلس وخصوصاً وأن دول المجلس تملك أفضليات نسبية في العديد من الصناعات الحديثة كالبتروكيمياويات والألمنيوم ومنتجات النفط والغاز الطبيعي وتلك معتمدة على الطاقة بشكل عام .

ولقد نمت القيمة المضافة للصناعات التحويلية الى حوالي (8. 172) مليار دولار عام 2009 مقارنة بحوالي (7, 167) مليار دولار عام 2008 غير أن تداعيات الأزمة المالية العالمية أدت الى تباطؤ النمو الى 3% من 18% خلال الفترة ذاتها ، في حين تراوحت نسبة النمو بين 18% و5, 10% بالأمارات ، أما عُمان فقد تراجعت بنسبة 1, 26% ، أما قطر بنسبة 3, 25% ، والكويت 6, 10% ، وفي البحرين بنسبة 1, 3% ، وفي السعودية بنسبة 6, 0% ويرجع ذلك الأنخفاض بالأساس الى أرتباط الصناعات التحويلية في عُمان وقطر والكويت والسعودية والبحرين بقطاع الصناعات الأستخراجية وخاصة النفطية منها والتي تراجعت قيمتها المضافة في هذه الدول .[3]

الفصل الثاني

مرتكزات التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي

ومع الأخذ بالحسبان مستجدات العولمة وأعادة هيكلة قطاع الصناعات التحويلية في دول المجلس فأن الآفاق المستقبلية للقطاع الصناعي في دول المجلس يرتكز على ثلاثة ركائز رئيسية تمتلك فيها دول المجلس أفضليات أنتاجية وتتوافر لها عوامل النجاح من خلال أعتمادها على الطاقة وكثافة رأس المال وتشتمل الركائز الثلاث صناعة الألمنيوم وصناعة البتروكيمياويات وصناعة تكرير النفط ومشتقاته وفيما يلي شرح تفصيلي لكل صناعة :-

1) صناعة الألمنيوم : حيث يوجد أكثر من 886 مصنعاً خليجياً لأنتاج الألمنيوم والملحقات الصناعية التابعة وهذا يمثل حوالي 2, 7% من إجمالي عدد المصانع العالمية المشابهة ، ولقد وصلت الأستثمارات الأجمالية في هذه المصانع الى 13 مليار دولار عام 2009 ، ومن المتوقع ان تتجاوز الـ 15 مليار في السنوات الثلاث القادمة [4] .

وان انتاج الألمنيوم في معظم الدول الخليجية بدأ منذ سنوات يخطو بخطى ثابتة نحو المستقبل وهذا ما تؤكده الوقائع والأرقام المنشورة في بداية عام 2011 حيث وصل الخليج العربي (1, 42%) ، أوروبا الغربية (4, 7%) ، أوروبا الشرقية (8, 5%)، الصين (5, 6%) ، آسيا (3, 6%)، أمريكا الشمالية(1,5%)، افريقيا(1, 2%) .[5] وسوف ينحسر الصراع والتنافس في الفترة 2012- 2020 في الخليج العربي والصين وكندا وشمال أمريكا وروسيا وفرنسا والنروج وأيسلندا .

وأبتداءً من عام 2011 سيتحول الخليج العربي الى لاعب أساسي أعتماداً على العناصر الآتية:-[6]

أ- عنصر الطاقة تشكل تكلفة الطاقة 38% من إجمالي تكاليف مصهر الألمنيوم في الصين لكنها في السعودية لا تتجاوز 7% من التكاليف .

ب- الركود الاقتصادي في أوربا المستمر منذ الأزمة المالية العالمية وزيادة كلفة أنتاج الألمنيوم خلال السنوات الثلاث الماضية بسبب أرتفاع أسعار الطاقة

خصوصاً في المناطق المعروفة تأريخياً بأنتاج الألمنيوم بالأضافة الى أغلاق دائم ومؤقت لعدد من المصانع .

ج- ومن المتوقع أن ينتعش عالمي التكنولوجيا والأتصالات الطلب على الألمنيوم على المدى البعيد ما يعني أرتفاعاً في الأسعار في السنوات العشر القادمة .

د- ومن المتوقع أن لا يكفي الأنتاج زيادة الطلب العالمي على الألمنيوم الذي بلغ بين عالمي 2011- 2012 بنسبة 12% والمتوقع تجاوزه الـ18% بين عامي 2018-2020 .

والجدول التالي (1) يبين مشروعات الألمنيوم القائمة والمتوقع تنفيذها في دول المجلس .

جدول (1)

يبين مشروعات الألمنيوم القائمة والمتوقع تنفيذها في دول مجلس التعاون الخليجي

المشروع	الطاقة الانتاجية (مليون طن)	التكلفة(مليار دولار)	سنة بدء الأنتاج
إيمال الأمارات	1 ,400	7	2010
صحار عُمان	0 ,650	4 ,2	2008
كتالوم قطر	0 ,585	3	2009
السعودية	1 ,400	7	-
الكويت	0 ,500	3 ,5	-
الأجمالي	4 ,535	24 ,7	-

المصدر : مصرف الأمارات الصناعي ، صحيفة مصرف الأمارات الصناعي ، السنة 23 ، العدد 7 ، تموز ، 2008 .

من خلال الجدول (1) نستنتج بأن دول المجلس سوف تتحول الى مركز عالمي رئيسي لأنتاج الألمنيوم بحلول عام 2020 بفضل دخول طاقات أنتاجية جديدة الى الاسواق العالمية ، حيث بدخول مصنع إيمال للألمنيوم في عام 2010 في أبو ظبي والذي يعتبر أكبر مصنع للألمنيوم في العالم حيث وصلت طاقته الأنتاجية الى (400, 1) مليون طن ، ومصنع كتالوم في قطر بطاقة انتاجية (585, 0) مليون طن .

وقد بلغ الأستثمار الخليجي لصناعة الألمنيوم بـ(13) مليار دولار عام 2010 وتضم هذه الصناعة عدداً كبيراً من المصانع ضمن مختلف الصناعات المرتبطة بالألمنيوم في دول المجلس والذي يشكل قمة التشغيل للقطاعات الأنتاجية والصناعية . وبما نسبته 2, 7% من المصانع العاملة في قطاع الصناعات التحويلية في دول

المجلس ويضمن التركيز الأستثماري الحاصل وتوفر المواد الخام وقرب منافذ الطلب الى نمو حصة المنطقة من الأنتاج العالمي الصناعي الى 13% من خلال السنوات الخمس القادمة نتيجة المساهمة الأيجابية لمنتجات الألمنيوم في زيادة الكفاءة الأنتاجية والتشغيلية للقطاعات الخدمية والصناعية والطبية وقطاعات الطاقة [7] .

وتشير التوقعات الى زيادة معدلات الأنتاج لتصل الى 6 مليون طن متري سنوياً عام 2015 ، 9 مليون طن متري سنوياً عام 2020[8] .

وعلى صعيد التوقعات قصيرة المدى للفترة (2020–2011) حيث السعودية مرشحة بقوة لأخذ مكانة أقليمية ودولية متقدمة بفضل وجود البوكسيت[•] الذي يعطي أنتاجه عناصر تنافسية أضافية مهمة بينما البحرين تستورده من استراليا وهذا سيضيف أعباء ستؤثر على أنكفاء القدرة التنافسية لدى ألبا البحرينية .

أما دوبال في دبي حيث قامت بأستثمار مبالغ مهمة في مناجم البوكسيت في غينيا ما سيدعم قدرتها التنافسية وقدرة إيمال في أبو ظبي معها بأعتبار دوبال شريكاً فيها .

ومن ناحية أشتداد المنافسة بين قطر والسعودية بين من يملك البوكسيت ولم ينه بعد مشاريع أمدادات الغاز الى كل مصانعه وبين من يملك أكبر احتياطي غازي في العالم لكنه لا يملك البوكسيت وهي منافسة مضرة على جميع المستويات [9] .

أما على المدى الطويل يتوقع ان يصل الأنتاج العالمي من الألمنيوم الى 56 مليون طن عام 2020 أي 11% منه في دول الخليج العربي فالسعودية قادرة في ظل تطور أمكانيتها الأقتصادية لأن تصبح سادس أكبر أقتصاد عالمي ، وستشهد منطقة الخليج العربي وخاصة في قطاع صناعة الألمنيوم عمليات الأندماج وتكامل بين الشركات السعودية والبحرينية والعُمانية والأماراتية [10] .

• - البوكسيت : هو المادة الخام الأساسية للألمنيوم ويتكون من 40% - 60% من أوكسيد الألمنيوم وعلى نسبة من السيليس وأوكسيد الحديد الذي يعطي البوكسيت لونه الاحمر وأن المخزون العالمي من هذه المادة يقدر بحوالي 28 مليار طن أكثر من ربعه موجود في غينيا .

2) الصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية

لقد تطور الأنتاج الخليجي في مجال الصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية بصورة لافتة في العقود الثلاثة الماضية ، أذ يتوقع أن تحتل دول المجلس مكانة متقدمة في هذه الصناعات على المستوى العالمي في ظل العولمة ، وانفتاح الأسواق وتحررها من القيود المفروضة . أن السعودية تسيطر على أكثر من 10% من القدرات العالمية للكيمياويات وذلك بحلول عام 2014 مما يجعلها محط أنظار كافة العاملين والمهتمين في هذا القطاع كما أن موقع المنطقة الشرقية الجغرافي وأحتوائها على المركز الرئيسي لكبرى الشركات العاملة في قطاع النفط يعززان من دور المملكة كمحرك أساسي في هذه الصناعة ويجعلها وجهة هامة للأستثمارات العالمية الخاصة بقطاع النفط والغاز .

ان الطاقة الأنتاجية للأيثلين المادة الأساسية في صناعة البتروكيمياويات في دول المجلس بلغت أكثر من 10 مليون طن وهي ما يمثل نحو 9% من الطاقة الأنتاجية العالمية من هذه المادة ومن المتوقع أن ترتفع الى 15% في عام 2020.[11]

ومن المتوقع أن تصل قدرات الخليج العربي في مجال هذه الصناعة ستصل الى حوالي 116 بليون طن في عام 2016 وأن 11% من إجمالي الأنتاج العالمي يتركز في هذه المنطقة ومن المتوقع أن تساهم بنسبة 16% من إجمالي الأنتاج العالمي خلال الست سنوات المقبلة [12] .

وحيث تستحوذ السعودية على 75% من الأنتاج الذي يصل الى (8, 62) مليار طن سنوياً و13% من الأنتاج العالمي للبتروكيمياويات وأنها من أكبر الدول المستثمرة في هذه الصناعة وتتعدى حصتها الى 63% من قيمة الأستثمارات المخطط لها في المنطقة خلال الخمس سنوات المقبلة من 2010 – 2015 التي تبلغ قيمتها (128) مليار دولار ثم تأتي بعدها قطر تمتلك 14% من الأستثمارات الخليجية خلال تلك الفترة ، وتنتج الدول الخليجية ما يقارب الثلاثين مادة بتروكيمياوية أهمها الأمونيا واليوريا والأيثلين والميثانول والبروبلين والستايرين والبنزول والأيثانول والبيوتان والبرايمرات بجميع أنواعها والمشتقات الوسطى مثل إيثيلين غليكول والبولسترس

والملامين حيث وصل حجم الأنتاج الخليجي الى 20% من حجم الانتاج العالمي عام 2010[13] .

أما بالنسبة للصناعة الكيمياوية حيث كشفت أحصائيات منظمة الخليج للأستشارات الصناعية جوبك أن مساهمة السعودية من إجمالي الأستثمارات في قطاع هذه الصناعة لدول المجلس خلال عام 2010 فاقت 70% من مجموع 2, 73 مليار دولار ، تلتها قطر والكويت وعُمان ثم الأمارات وأخيراً البحرين ، وأن إجمالي الأستثمارات موزعة بالشكل التالي : السعودية ساهمت بـ 2, 51 مليار وقطر 5, 10 مليار والكويت 6, 4 مليار وعُمان 2, 4 والأمارات مليارين والبحرين 488 مليون دولار ، أما بالنسبة لصادرات المواد الكيمياوية بلغت في عام 2009 بـ(22) مليار دولار والواردات بلغت في نفس العام 7, 20 مليار دولار.[14]

وتتضمن هذه الصناعة الكيمياوية الاسمدة والمركبات الأزوتية واللدائن والمطاط والمبيدات والطلاء والأحبار والصابون ومستحضرات التجميل والتنظيف والعطور بالأضافة الى صناعة الألياف الصناعية .

3) صناعة تكرير النفط ومشتقاته

أن النفط والغاز مازالا يقدمان أساساً صلباً للتنمية في المستقبل حيث يوجد في دول المجلس حوالي 40% من الأحتياطيات النفطية العالمية المؤكدة وهذه بالتالي تشكل موارد نفطية وفيرة ولكنها ستنضب في النهاية وذلك بسبب ارتفاع الطاقة الأنتاجية في المنطقة أستجابة للأستثمارات المستمرة . أذ أن التقديرات تشير الى أن عُمان والبحرين تواجه الحاجة الأكثر ألحاحاً لتطوير اقتصادها غير النفطي لأن الاحتياطات المؤكدة تشير لكل منهما ستستمر لعشرين سنة أخرى أو أقل طبقاً للبيانات المتاحة من بريتش بتروليوم في عام 2008 ، وفي قطر من 54 – 66 أما السعودية من 80–90 سنة ، بينما الأمارات والكويت فأن الأحتياطات تقرب ما بين 90–100سنة .[15]

وأدراكاً من دول المجلس لطبيعة نضوب أحتياطيات النفط سعت الى تنويع الأقتصاد بالدخول في أنتاج الغاز أيضاً حيث تشكل الأحتياطيات المؤكدة للغاز في دول

المجلس حوالي 55% من المجموع العالمي الكلي وهي مركزة في قطر والسعودية والأمارات وهذه الاحتياطيات تكفي للأستمرار لمئة سنة أو أكثر .

أما بالنسبة للكويت وعُمان فأن الأحتياطات المؤكدة تصل 100 سنة و40 سنة على التوالي .[16]

وكان لتنمية الأحتياطيات من الغاز أكثر بروزاً في قطر التي اصبحت أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم ، وطورت عُمان الطاقة التصديرية من هذا الغاز والمعروف أن موارد النفط والغاز (الهيدروكربون) المجمعة لدول المجلس ويشكل أستخراجها أكبر نشاط أقتصادي في المنطقة أذ يشكل بين 13-50% من الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي في الأقتصادات الستة وعلى الرغم من الدور الهام الذي تقوم به صناعة تكرير النفط في تأمين أكثر السلع أهمية في تيسير عجلة الأقتصاد العالمي حيث تقوم مصافي النفط بأستخلاص المنتجات النافعة من النفط الخام وتوفيرها للمستهلك النهائي بالمواصفات التي توافق أحتياجاته وأيضاً بالمواصفات التي صارت تتطلبها قوانين حماية البيئة التي أصبحت صارمة في أغلب الدول خلال السنوات الأخيرة .

وقد جرت العادة على تصنيف المصافي بحسب ما يغلب على أجهزتها من التعقيد فالمصفاة توصف بأنها بسيطة اذا أقتصرت أجهزتها على معدات تقطير النفط الخام وتوصف المصفاة بأنها نصف مركبة اذا ضمت إضافة الى معدات التقطير أجهزة متقدمة مثل أجهزة تخفيف اللزوجة وأجهزة إصلاح البنزين ، وتتذبذب أرباح صناعة التكرير تبعاً لحركة أسعار النفط الخام من ناحية وحركة أسعار المنتجات النفطية المكررة التي تخضع أغلب أسواقها لقدر كبير من المنافسة .[17]

ومن أهم الصعوبات التي تعترض صناعة التكرير عربياً وعالمياً :-[18]

1- أرتفاع تكاليف التشغيل والصيانة .
2- ضعف القدرة على الألتزام بمتطلبات المعايير البيئية .
3- تنامي الطلب على المشتقات النفطية .

4- عدم توافق أنتاج المصافي مع هيكل الطلب المحلي على المشتقات النفطية .

5- الضغوط الناشئة عن التشريعات الخاصة بحماية البيئة من التلوث التي تفرضها الحكومات بتأثير تنامي وعي الجمهور ومنظمات العمل المدني بالأخطار التي تحدثها أنبعاثات المنشآت النفطية .

6- عدم اليقين الذي يكتنف المعدلات المستقبلية للطلب على المشتقات النفطية في الأسواق العالمية .

وأخيراً تعد صناعة النفط نشاطاً عالمياً ، بعكس الأنشطة المتعلقة بموارد الطاقة الأخرى ويمثل سوق النفط العالمية أهمية كبرى للأقتصاد العالمي بفضل حجمها الهائل ويشكل النفط 10% من قيمة التجارة العالمية وهي نسبة أكبر بكثير من نسبة أية سلعة أخرى .[19]

والجدول التالي يوضح إجمالي المشتقات النفطية للفترة (2005-2009) ألف برميل /يوم في دول مجلس التعاون الخليجي .

جدول (2)

يبين إجمالي المشتقات النفطية للفترة (2009-2005) ألف برميل / يوم في دول مجلس التعاون

الدول	2005	2006	2007	2008	2009
الأمارات	348 ,3	332 ,3	269 ,8	334 ,2	382 ,5
البحرين	275 ,6	265 ,4	268 ,4	262 ,6	262 ,9
السعودية	1650 ,3	1647 ,8	1586 ,1	1585 ,1	1592 ,7
قطر	180 ,7	231 ,3	257 ,3	264 ,2	310 ,7
الكويت	958 ,0	1004 ,3	1023 ,8	1003 ,2	1093 ,6
عُمان	80 ,5	90 ,1	90 ,1	191 ,3	185 ,5

المصدر : التقرير الأحصائي السنوي لعام 2010 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، ص 30 ، موقع على شبكة النت .

www. Oapecorg . org .

الفصل الثالث

آليات التمويل والأستثمار للتنمية الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي

تتركز الأستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي الست وتمثل ما نسبته 62% من إجمالي أستثمارات المنطقة العربية ، حيث أن السعودية تمتع بوضع فريد ليس لكونها أكبر منتج ومصدر للنفط فحسب بل أيضاً كدولة رائدة في مجال الصناعات البتروكيمياوية حيث تتفوق في هذا المجال على كل المنتجين الرئيسيين في المنطقة .

والجدول (3) يبين الأستثمارات المتوقعة في عموم قطاع النفط والغاز لكل دول المجلس الست ولكل المكونات الصناعية للفترة (2006–2010) .

جدول (3)

يبين الأستثمارات المتوقعة في عموم قطاع النفط والغاز ولكل المكونات الصناعية للفترة (2010-2006) بليون دولار

الدول	حلقــة النفـط				سلسلــة الغـاز						
	أمامية	وسطى	لاحقة	اجمالي السلسلة	أمامية	وسطى	لاحقة	تسييل الغاز/ تحويل الغاز لسوائل	بتروكيمياويات واسمدة	اجمالي سلسلة الغاز	اجمالي الصناعات الهيدروكاربونية	توليد الطاقة الكهربائية	اجمالي الطاقة
السعودية	11 ,250	1 ,800	13 ,705	26 ,755	2 ,410	1 ,500	18,258	صفر	18 ,258	22 ,168	48 ,923	9 ,173	58 ,096
قطر	2 ,420	صفر	450	2 ,870	6 ,735	120	20,180	15 ,660	4 ,520	27 ,035	29 ,905	1 ,426	31 ,331
الأمارات	1 ,700	400	4 ,500	6 ,600	4 ,380	1 ,380	2 ,500	صفر	2 ,500	8 ,260	14 ,860	4 ,496	19 ,356
الكويت	4 ,420	صفر	3 ,665	8 ,085	صفر	500	500	500	3 ,750	1 ,000	9 ,085	4 ,093	13 ,178
عُمان	3 ,400	120	1 ,200	4 ,720	200	320	4 ,600	720	3 ,880	5 ,120	9 ,840	992	10 ,833
البحرين	100	صفر	1 ,000	1 ,100	100	300	2 ,800	صفر	2 ,800	3 ,200	4 ,300	642	4 ,942

المصدر: مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، تمويل الأستثمارات المتوقعة في قطاع النفط والغاز في المنطقة العربية خلال الفترة (2010-2006)، ص 11 .

البتروكيمياويات في السعودية والتي تبلغ قيمتها الأجمالية 26 بليون دولار فأن 24 مشروعاً بتكلفة إجمالية قدرها 3, 18 بليون دولار قد دخلت حيز التنفيذ .

وهي البتروكيمياويات في السعودية كانت الأستثمارات المتوقعة 3, 18 بليون دولار والتكرير (7, 13) بليون دولار ، أمامية نفط (3, 11) بليون دولار ، وتوليد الطاقة (2, 9) بليون دولار .

أما في قطر فقد كانت صناعة تسييل الغاز الطبيعي وتحويل الغاز الى سوائل كانت الأستثمارات المتوقعة (7, 15) بليون دولار، وأمامية غاز (7, 6) بليون دولار.[20]

حيث يتضح من الجدول (3) أن السعودية ستحتاج الى نحو 1, 58 بليون دولار وتمثل نسبة 26% من إجمالي حجم أستثمارات قطاع النفط والغاز والصناعات المنبثقة وتوليد الطاقة الكهربائية ، ويلي السعودية قطر في حجم الأستثمارات المتوقعة (1, 31) بليون دولار، ثم الأمارات (4, 19) بليون ، والكويت (2, 13) بليون دولار ، وسلطنة عُمان (8, 10) بليون دولار والبحرين (9, 4) بليون دولار .

ويتوقع أن تتجاوز الأستثمارات الخليجية حاجز التريليون دولار بحلول 2012 في نفس الوقت يعتقد بأن الصناعات البتروكيمياوية ستغطي 40% من الطلب العالمي.[21]

أما من ناحية توزيع الأستثمارات على حلقات قطاع النفط والغاز بحسب أهميتها على المستوى القطري أذ أن المستوى الأعلى من الأستثمارات المخطط لها يتجسد في مشروعات البتروكيمياويات والتكرير في السعودية ، وفي مشروعات الغاز الطبيعي المسيل وتحويل الغاز الى سوائل في قطر حيث أن من بين الـ 35 مشروعاً المعلنة في قطاع صناعة .

أما فيما يخص تمويل الأستثمارات في الصناعة الخليجية حيث هناك طريقتين للتمويل :- [22]

الطريق الأولى : تمويل ذاتي (المساهمات) .

حيث تمول مشروعات النفط والغاز الأمامية والوسطى عن طريق التمويل الذاتي بأستخدام الأرباح غير الموزعة حيث هذا التمويل يوفر لشركات النفط الوطنية

والعالمية المزيد من التحكم والسيطرة على التدفقات النقدية ، أما بالنسبة لمشروعات الصناعات اللاحقة فأن عدداً من الشركات ذات الأقدام الراسخة مثل سابك حيث يتم التمويل الذاتي لمشروعاتها ، أما المشروعات الأخرى في منطقة الخليج العربي فتمويل من قبل شركات القطاع الخاص ورجال الأعمال الذين يتمتعون بمركز مالي قوي وأيضاً من أقبال الجمهور على الأصدارات الأولية والأكتتاب العام في المشروعات الجديدة .

الطريقة الثانية : عن طريق الأقتراض من البنوك المحلية وصندوق التنمية الصناعي فيقدم القروض المتوسطة الى الطويلة الأجل لمشروعات البتروكيمياويات والطاقة الكهربائية وبشروط ميسرة ، أما سوق السندات العالمية والمحلية فيعتبر من المصادر الهامة للتمويل وأن كانت ما تزال في مراحلها الأولى بالنسبة الى منطقة الخليج العربي وبعضها ما زال مقتصراً على مشروعات توليد الطاقة الكهربائية وكذلك فأن حصول الأقطار والمشروعات على التصنيف الأئتماني بعد الأرتقاء بمعدل الشفافية وتطبيق معايير التدقيق الدولية هذا من شأنه يُيسر عملية الأقتراض من مصادر التمويل المختلفة وبأسعار معقولة .

ومن هذه التحديات ما يلي :- [23]

1- هو أفتقار دول المجلس الى قاعدة معلومات وبيانات وأحصاءات عن محتلف القطاعات الأقتصادية بما فيها معلومات عن العناصر والموارد الأنتاجية المتاحة وبالخصوص الموارد البشرية والكفاءات الفنية والأدارية الحالية والمستقبلية .

2- تفتقر دول المنطقة الى إستراتيجية عليا للتصنيع ترتبط في ستراتيجية التنمية الأقتصادية شاملة فمن المحظورات هنا هو الوقوع في عدم الأنسجام ما بين أستراتيجية التنمية الصناعية وأستراتيجية التنمية الأقتصادية وخصوصاً في أهداف ووسائل ومصادر الأستراتيجيتين.

3- عدم وجود التمويل أو الأفتقار للمواد الأولية أو مختلف اشكال الدعم الحكومي بسبب أنفراد البرنامج الصناعي أو السياسة الصناعية في خطة منعزلة عن أهداف السياسة الأقتصادية أو عن واقع الوضع الأقتصادي العام .

4- حجم البطالة وما هي المهارات المتوفرة لدى القوى البشرية العاطلة عن العمل ومصادر التعليم والتدريب القادرة ومدى أنسجام المعروض من العمالة والموارد البشرية مع المطلوب منها في سوق العمل لقطاع الصناعة .

5- أما التحدي الآخر المهم هو المنافسة التي أوجدها عصر العولمة وأنفتاح الأسواق وتحررها على المستوى العالمي ، مما حتم العمل بآليات جديدة تؤدي الى تخفيض التكاليف وتحسين جودة المنتجات المصنعة للمنافسة في الأسواق المحلية والخارجية . ومن المعروف أن الأنتاج الصناعي في ظل منظمة التجارة العالمية بحاجة الى أسواق كبيرة نسبياً لتخفيض التكاليف ورفع القدرات التنافسية للمنتجات وهو ما يتوفر بحده الأدنى في السوق الخليجية المشتركة حيث أن ركائز الصناعة الخليجية تعتمد الصادرات

بصـورة أساسـية فالصـناعات الخليجيـة المسـتقبلية سـتكون صـناعات ذات توجهات تصديرية . ومع ذلك فأن هناك حقيقية مهمة ترتبط بمثل هذا التوجه الـلا وهـي الأرتباطـات الأماميـة لهـذا الصـناعات والتـي يمكـن علـى أساسـها إقامـة صـناعات عديـدة ومتنوعـة وبأسـعار تنافسـية فـي دول المجلـس ممـا سـيؤدي الـى أحـداث نقلـة نوعيـة أخـرى فـي طبيعـة التنميـة الصـناعية بـدول المجلس .[24]

الأستنتاجات والتوصيات

الأستنتاجات :

1- تميزت التنمية الصناعية في دول المجلس ما قبل العولمة بالنمو الصناعي في الأتجاهات كافة وشمل ذلك معظم القطاعات الصناعية .
أما ما بعد العولمة تميزت بأقامة منظمة التجارة العالمية عام 1995 حيث تغيرت أولويات التنمية الصناعية والأقتصادية لدول المجلس حيث تم تقليص الدعم الحكومي وأنفتاح الأسواق وتخفيض الرسوم الجمركية الى حدها الأدنى .

2- مرتكزات التنمية الصناعبية في دول المجلس تتمثل بصناعة الألمنيوم وصناعة البتروكيمياويات والكيمياويات وصناعة تكرير النفط ومشتقاته .

3- تتركز الأستثمارات في دول المجلس الست وتمثل ما نسبته 62% من إجمالي أستثمارات المنطقة العربية ويتم تمويل هذه الأستثمارات عن طريق التمويل الذاتي (المساهمات) وعن طريق الأقتراض من البنوك المحلية وسوق السندات العتلمية والمحلية وصندوق التنمية الصناعي .

4- ومن تحديات التنمية الصناعية في دول المجلس حجم البطالة وأفتقار دول المجلس الى قاعدة معلومات وبيانات وأحصاءات عن مختلف القطاعات الأقتصادية والمنافسة في عصر العولمة وأنفتاح الأسواق وتحررها على المستوى العالمي .

التوصيـات :

1- ضرورة توجه دول المجلس نحو شراكة قوية بين القطاع العام والخاص وعلى المستوى المحلي والعالمي والتي تعمل على تحفيز النمو الصناعي على نحو متسارع من أجل تعميق التصنيع وتنويعه ونشره بما يفعل دور الصناعة في التنمية الأقتصادية .

2- التأكيد على الأنتقال الى الصناعات النوعية ذات القيمة المضافة العالية وأستكمال الحلقات التصنيعية بهدف زيادة فرص التكامل الصناعي .

3- تعزيز دور القطاع الخاص على المشاركة في تهيئة المناخ الأستثماري المباشر من خلال أشراكه في صياغة وتنظيم الأجراءات والقوانين المحلية التي تتماشى مع متطلبات المنظمات والأتفاقيات الأقتصادية الثنائية والأقليمية والدولية .

4- العمل على بناء أستراتيجية موحدة جديدة للتنمية الصناعية من خلال إستخدام الأساليب الفعالة للتخطيط الأستراتيجي في جميع مراحل إعداد الأستراتيجية الصناعية ومراحل التنفيذ والأداء .

المصادر والمراجع

1- محمد عبد الرحمن العسومي ، التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية ، العدد (153)، ط1 ، 2010 ، ص 15 .

2- المصدر أعلاه ، ص 27-28 .

3- التقرير الأقتصادي العربي الموحد لعام 2010 ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ص 78-79.

4- آفاق تطور صناعة الألمنيوم في دول الخليج العربي ، ص24-25.

موقع على شبكة النت www, bi- stategia . com / sites/ default/ Files / 55 – o. pdf .

5- المصدر أعلاه ، ص 25.

6- آفاق تطور صناعة الألمنيوم في دول الخليج العربي ، مصدر سابق ، ص 48-49.

7- www.alsharq . alsharq . com / articles / more . ph p.

8- www. aLriyadh . com . php .

9- آفاق تطور صناعة الألمنيوم في الخليج العربي ، مصدر سابق ، ص 54 .

10- آفاق تطور صناعة الألمنيوم في الخليج العربي ، مصدر سابق ، ص58.

11- مستقبل صناعة البتروكيمياويات الخليجية ، موقع على شبكة النت

www. Alwaqt . com . php.

12- www. Qatar shares . com . php.

13- طفرة صناعة البتروكيمياويات الخليجية تواجه عقبات التشبع وأشتداد المنافسة أقليمياً وعالمياً ، موقع على شبكة النت

www. Economic alqabas .com . kw . php.

14- www. Goic . org . qa/ Arabic / press Releaes .

موقع منظمة الخليج للأستشارات الصناعية (جوبك).

15- دول المجلس أقتصادات آخذة في التنوع المتزايد ، سلسلة تقارير سامبا ، ابريل 2010 ، ص 5-6 ، موقع على شبكة النت .

www. Samba . com / Gbi Docs / Saudi stock – market – Arab .pdf.

16- المصدر أعلاه ، ص5-6.

17- د. حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 2، 2006 ، ص 253-255.

18- صناعة تكرير النفط عربياً وعالمياً ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، الكويت ، 2009 ، ص 61،

www. Oapecorg . org .

19- بول ستيفينز ، الأوضاع الأستراتيجية في صناعة النفط ، الأتجاهات والخيارات، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، ط1، 1998 ، ص99.

20- مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، تمويل الأستثمارات المتوقعة في قطاع النفط والغاز في المنطقة العربية خلال الفترة (2006-2010) ، ص 16 .

21- www. aLqabas . com . kw / Article . php.

22- مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، (مصدر سابق) ، ص 20- ص 23.

23- www. Nufooz . com / art – gcc. Php.

24- التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة ، (مصدر سابق)، ص 63 .